رئيس فريق إعادة تنظيم وهيكلة وزارة الداخلية اللواء الدكتور رياض القرشي لـ" الثورة" :

نسعى لقيام جهاز شرطة جديد يخضع للقانون وليس للولاءات

تنفيذ هياكل الداخلية قريباً والمفتش العام سيراقب سلوك الشرطة

تولد حركة الحياة دائما تيارين، تيار يرغب بالجمود ويعتبره ثابتا بالنسبة إليه وآخر يدعو إلى التجديد والتطوير، لكن هذا الأخير لا بد أن تكون له الغلبة، ومن هنا فإن إجراءات الهيكلة التجديدية لوزارة الداخلية بإعادة النظر في كل القيم التي سادت أجواء العمل والممارسة والتنظير والإدارة والقيادة تصب في اتجاه خلق أجهزة شرطوية بمفاهيم جديدة تنسجم والتطوير والتجديد.

ولمعرفة الخطوات التنفيذية لهيكلة جهاز الشرطة والأمن الانجاز الأهم للتغييرات للثورة الشبابية التقت "الثورة": اللواء الدكتور رياض عبد الحبيب القرشي عضو اللجنة العسكرية رئيس فريق إعادة تنظيم وهيكلة وزارة الداخلية.. فالي التفاصيل..

حوار/ نافع الحكيمي

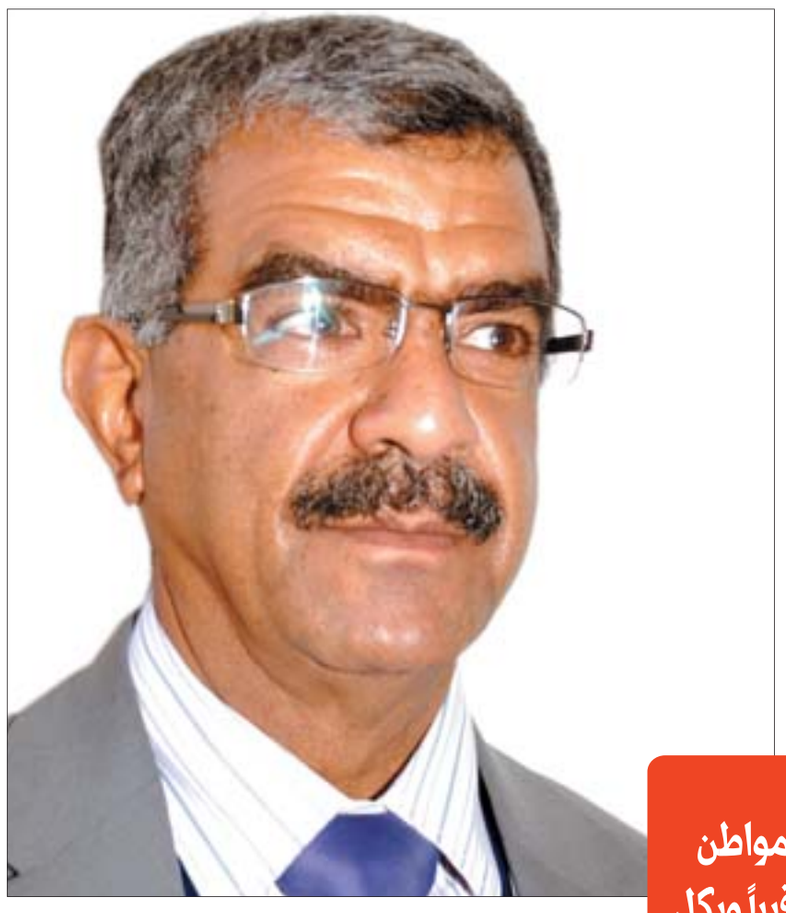

اللواء الدكتور رياض القرشي

*** كيف تقيمون الوضع الأمني منذ انطلاق ثورة الشباب وحتى اليوم..؟**

- إن تقييم الوضع الأمني والعسكري في كل من(أمانة العاصمة)أو(تعز)أو(عدن)أو(خط الحتارش_بني جرموز_نهم) أو (الحتارش_ أرحب)،وبخاصة في ديسمبر 2011م،ومعرفة كيف كان الواقع اليومي،وأسلوب التعامل مع اللجنة العسكرية من قبل كل الأطراف المتصارعة،ومقارنة ذلك الواقع بما نحن عليه اليوم أو حتى ديسمبر2012م، يفضي بنا الى نجاحات لا تقبل الشك قد تحققت،بل إن عددا من الإجراءات التي مهدت للهيكلة تتمثل في تغيير بعض القيادات أو إحلال عناصر جديدة بدلا منها كانت في (بداية الأمر) على درجة كبيرة من الصعوبة والمقاومة ولكن هذه الإجراءات أخذت منحى متجاوبا منذ بداية النصف الثاني من العام 2012 م بل تحولت إجراءات التنفيذ إلى استجابة سريعة ومباشرة للتنفيذ وهو ما يعكس التطورات الملحوظة في القبول بنظام جديد أساسه المساواة والانتماء الوطني والابتعاد عن الولاءات الضيقة سواء كانت لأشخاص أو أسرة أو قبيلة أو حزب أو ما شابه ذلك وأصبح مدخل الحياة العسكرية والأمنية ممهدا لولاء وحيد هو الولاء للوطن في ظل سيادة القانون حيث (لا أحد فوق القانون)..وهذا ما سيترسخ عبر الهيكلة (في الدولة المدنية الجديدة).

الأولويات

*** ماذا تعني كلمة هيكلة وماهي الأسس التي ارتكزت عليها عملية إعادة الهيكلة للجيش والأمن ..؟**

- لقد كان توحيد القوات المسلحة وتوحيد الأمن والشرطة من الأولويات التي استدعت تشكيل فريق (هيكلة القوات المسلحة) وفريق (هيكلة وزارة الداخلية) ومن هذا المنطلق بدأ التوجه الأول بتحديد أسس هيكلة وزارتي الدفاع والداخلية ومن أهمها بالنسبة لوزارة الداخلية تحديد السياسة الأمنية ورؤية الوزارة للمستقبل الجديد ودراسة الواقع وتحديد الإشكالات وأوجه القصور والخلل ووضوح المهام وتجاوز التداخلات والبناء على أسس علمية ومهنية أضافه إلى إدراك أن الشرطة والأمن تحمي المواطن بجودة عالية وتحترم حقوقه وتحفظ كرامته وتحترم حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة ..والعمل على تحسين أوضاع منتسبي ومنتسبات وزارة الداخلية ماديا ومعنويا..وترسيخ القانون وتطبيقه بصرامة حيث لا احد فوق القانون وبذلك تتحقق المواطنة المتساوية..

وتعد فكرة الهيكلة تمثيلا صحيحا لعملية التحول والتغيير لأنها أي الهيكلة تحمل في مفهومها أشكالا من إعادة النظر في الأمور القائمة بغرض تطويرها وتجاوز سلبياتها في النظرية والممارسة.. ولأن التغيير والتطوير سنة من سنن الحياة، فلابد للإنسان العاقل فردا أو جماعة أن يبني حياته وفكره على هذا الأساس إذ انه من غير المعقول وغير الصحيح أن نقول (لا يأتي الزمن بجديد أو لا يأتي الزمن بأفضل)..

سيادة القانون

*** ماهو الهدف من هيكلة وزارة الداخلية ..؟**

- تسعى الهيكلة إلى إنشاء جهاز شرطي قادر وفاعل يعتمد على المهنية والتخصص ويحتكم إلى سيادة القانون ويطبقه بكل صرامة واقتدار لا ولاءات ضيقة توجهه مثل (الحزبية أو القبيلة أو العصبيات المذهبية والطائفية أو الولاءات الشخصية ....) وإنما ولاؤه لله والوطن ويضع نصب عينيه جودة الخدمة التي يقدمها للمواطنين من خلال قيم الشفافية والنزاهة حتى يستطيع أن يكسب ثقة المواطنين واحترامهم وفي الوقت نفسه يسود العاملين في هذا الجهاز الترابط والتماسك والثقة بالنفس والاعتزاز بالانتماء لمهنة الشرطة.. وإعادة شعار (الشرطة في خدمة المجتمع) وغيره ليس إلى الوجود وإنما تنفيذه على الواقع.. حيث أن كثيرا من المصطلحات والشعارات قد فقدت مصداقيتها أمامنا وأمام الجماهير مثل (الشرطة في خدمة الشعب) و (دولة النظام والقانون) وأن الشرطة (ولاؤها لله والوطن) وغيرها من الشعارات وكل ذلك بسبب سوء الممارسة التي كانت مسيطرة على وعينا ولا وعينا وعلى سلوكنا وتصرفاتنا حتى أصبحت هذه السلبيات أمراً طبيعيا.

> **المواطن سيكون رقيباً وبكل حرية على أداء أجهزة الشرطة**

خطوات الهيكلة

*** كيف بدأت خطوات إعادة الهيكلة..؟**

- من أجل الوصول إلى نتائج علمية وواقعية كان لابد من الاعتماد على خطة عمل يتحدد في بدايتها معرفة وضعنا الشرطي بدقة ووضوح (كيف نحن الآن ؟ وأين نحن ألآن ؟) في مقابل (ماذا نريد أن نكون؟)

كانت محاور الدراسة والتحليل ثلاثة وهي دراسة واقع الحال من خلال وصف تواجد الشرطة وعددهم والإمكانيات المتوفرة لهم في كل موقع مقارنة بعدد السكان والموقع الجغرافي ثم البحث عن الحجم المناسب لقوات الشرطة في اليمن من خلال الاطلاع على تجارب الدول الأخرى عن عدد الشرطة ونسبتها لعدد السكان .. إضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بتسيير عمل وزارة الداخلية وانعكاس ذلك على مستوى الأداء وسلوك منتسبي ومنتسبات الشرطة من خلال توضيح أوجه القصور والخلل في الهيكل أو في القوانين واللوائح وأيضا دراسة واقع الجريمة خلال السنوات الخمس الماضية للوصول إلى بؤر التوتر ونوعية الجرائم وانتشارها وأسباب وجودها في محافظات أو مديريات محددة وعلاقة ذلك في النهاية بالنتائج التي توفرت من المحور الأول وبدأت مصاحبة لذلك إجراءات مشروع إنشاء شبكة معلومات تقنية متطورة وإجراء مسح ميداني حول رأي المواطنين، في أداء الشرطة وسلوكياتهم أثناء تعاملهم مع المواطنين وسيتم تكرار ذلك لبيان مستوى التحسن في أي محافظة مقارنة بالمسح الميداني السابق .. كما تم وضع الحلول والمعالجات اللازمة لتجاوز السلبيات وتم إسقاط البيانات على شكل خرائط للجمهورية ولكل المحافظات.. لتتحول النتائج النهائية لكل ذلك الى توصيات ومن ثم برنامج عمل مزمن للتنفيذ.

الرقابة محور هام

*** ماذا بعد أن أقر الهيكل وصدر به القرار الجمهوري...؟**

- بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية بالهيكل التنظيمي العام للوزارة تعمل الآن لجان متخصصة على صياغة اللائحة التنظيمية وفق الرؤى الجديدة التي نريدها لبلادنا ونريدها لأمتنا ولمؤسساتنا الشرطية الأمنية..ونعكف الآن أيضا على إعداد هياكل امن المحافظات والمديريات ومراكز الشرطة والإعداد للهياكل التنظيمية للمصالح والإدارات العامة والقوات النظامية وسننتهي منه مع نهاية الشهر القادم.وما يتلو ذلك من اللوائح التنفيذية وإعداد مدونة سلوك الشرطة وإصدار قوانين جديدة مثل قانون حماية منتسبي ومنتسبات الشرطة وتعديل بعض القوانين ووضع تصور لأي نصوص تضاف أو تعدل في الدستور وغيرها ..وهنا ستبدو معايير التوصيف الوظيفي ومعايير التعيين في الوظائف واعتماد معايير القدرة والكفاءة والخبرة والتجربة والانضباط والتي تعد من أهم ملامح التجديد وبناء مؤسسة شرطيه متماسكة وقوية ومهنية ..

> **لوائح تنفيذية ومدونة سلوك وقوانين جديدة من أهم ملامح التجديد في مؤسسة الشرطة**

*** متى سيبدأ تطبيق الهيكل على الواقع..؟**

- بمجرد صدور القرار الجمهوري بالهيكل التنظيمي، فالوزارة ملزمة بالتنفيذ التدريجي ومايصاحب ذلك من خلق وعي قانوني باللوائح والمهام والاختصاصات ولابد أن يصاحب ذلك بناء صرح قوي للتنفيذ والتطبيق يخصص لمعايير شغل الوظائف وضرورة التوصيف الوظيفي وشروط التعيين وإجراءاته وتفعيل جديد للرؤى المطلوبة في الرقابة والتفتيش وجودة العمل والسلوك الشرطي والأمني وفي مقدمة كل ذلك أن تعمل الوزارة على خلق الانضباط الوظيفي الذي ترهل في السنوات السابقة ثم فقد في السنتين الماضيتين ولا يتم ذلك إلا بان يكون القادة هم القدوة في كل المجالات ولكن المهم أن الهيكل التنظيمي للوزارة ولائحته التنظيمية قد وضع خارطة العمل والتنفيذ والرؤى الجديدة التي ينبغي الالتزام بها في ظل سيادة القانون..

*** الرقابة لتحقيق ذلك كيف ستكون بالهيكل الجديد..؟**

- إن الهيكلة وما يصاحبها من تغييرات اعتمدت العلمية والمهنية وتجاوزت السلبيات نحو الأفضل ستعمل على تغلغل المفاهيم والقيم السليمة التي أهملت سابقا،وستخضع كل أعمال الشرطة للرقابة ليس فقط من أجهزة الوزارة ولكن بالإضافة إلى أجهزة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وهذه الأخيرة ستكون من أقوى الوسائل لأن المواطن سيكون رقيبا وبكل حرية على أداء وخدمات الشرطة ..وهذا ما أكدنا عليه في الهيكل الجديد ولائحته التنظيمية عن طريق التأكيد على مبدأ الشفافية وغيرها في مهام الوزارة واستحداث منصب المفتش العام الذي تتبعه إدارات محاسبة الشرطة وضمان حقوق الإنسان وحرياته وغيرها..

حيادية الشرطة

*** بالنظر إلى المهام التي ستلقى على عاتق المفتش العام بالهيكل الجديد أليس من المفترض أن يكون محايدا..؟**

- لو نظرت إلى الأسس التي قامت عليها هيكلة وزارة الداخلية ثم نص عليها القرار الجمهوري في ديباجته لوجدت أن (حيادية الشرطة) كلها أمر ملزم وبقوة لكل منتسبي ومنتسبات الشرطة ولابد لذلك من النأي عن بأجهزة وزارة الداخلية عن أي انتماءات أو صراعات سياسية أو قبلية أو غيرها..

وستكون هذه الحيادية محل رقابة منظمات المجتمع المدني بالدرجة الأولى ومن قبل أجهزة الحكومة وبالتأكيد سيكون (المفتش العام) أكثر الشخصيات المسئولة على الرقابة على أداء وسلوك الشرطة وبخاصة في موضوع الحيادية ولن يكون كذلك إلا إذا كان (قانونيا) بالدرجة الأولى أي ملتزما بصراحة بالقانون وتطبيقه كفيل بذلك.

*** ماذا يجب على الشرطي في المرحلة القادمة لتحقيق الهدف المنشود منه..؟**

- هناك عدد من القضايا التي تمثل أساسا للنجاح، وفي الوقت نفسه مقياسا لأداء وسلوكيات الشرطة وقدرتها على تحقيق أهدافها وفي مقدمتها كسب ثقة المواطنين وتحولها التلقائي إلى قوة مجتمعية تساهم بفاعلية في الوقاية من الجريمة وهذا هو النجاح العظيم .وتتمثل هذه القضايا في البدء بكيف نعمل معا على أن يكون القانون هو الذي يحكم تصرفاتنا وسلوكياتنا سواء في العمل القيادي و الإداري أو في مجال مهام الشرطة وخدماتها أو مكافحتها للجريمة وتعاملها مع المجتمع ..إضافه إلى احترام حقوق الإنسان وحريته ويدخل في ذلك حريته الشخصية، فيحرم التنصت أو فتح الرسائل أو مصادرتها أو تفتيش منزل أو سيارة أو شخص إلا بنص قانوني أو بحكم قضائي أو حال التلبس.. وحتى الشخص المشتبه به أو الذي ارتكب الجريمة هو إنسان له حقوق الإنسانية فلا يجوز مطلقا الاعتداء عليه أو إهانته أو هتك عرضه مع ضرورة الالتزام بحقوقه القانونية والمدد الزمنية التي تلزم الشرطة بحجزه فيها قبل إحالته إلى النيابة،مع مراعاة أن الجريمة مسؤولية فردية لا يحجز القريب بجرم قريبه..كما لا بد أن تحكمنا قيم في مقدمتها النزاهة والشفافية وحتى نحمي أنفسنا من الانزلاق إلى ما وراء هاتين القيمتين مثلا علينا أن نؤمن بأن من حق المواطن الذي نعمل من أجل خدمته وأمنه واستقراره أن يراقب أداءنا بطرقه الخاصة المتمثلة بكل منظمات المجتمع المدني، فنتيح لمنظمات حقوق الإنسان وحرياته الدخول لمقرات الحبس في أي مكان والتأكد من قانونية إجراءات الشرطة ..

*** بالنسبة لأداء جهاز الداخلية (الشرطة والأمن) ..؟**

- يجب أولا على وزارة الداخلية وكل أجهزتها الشرطية أن تعلن أنها ملتزمة بالقانون فقط وبالحيادية في عملها فلا ولاء لشخص أو لجماعة أو حزب أو مذهب، بل ولاؤنا لله وللوطن ولخدمة المواطن بكل نزاهة وشفافية وأننا لا نرتبط بأي ممارسات سياسية ولا صراعات حزبية فنحن مع إخواننا في القوات المسلحة جهاز وطني مهني فقط ونشكل سياجا حاميا للمواطن وحريته وللقانون وتطبيقه بكل صرامة ولسيادة الوطن واستقلاله .. ونلتزم بمسؤولية الانضباط في العمل وفي التعامل وفي المظهر و نلتزم بأداء العمل وبمدونة السلوك وبنظام الجودة بكل ممارساتنا ..

القدوة

*** رسالة أخيرة..؟**

- الرسالة هي: هل نستطيع في قيادة وزارة الداخلية الصف الأول أن نكون القدوة للجميع في تطبيق القانون وفي النزاهة والشفافية والوضوح وان يخضع الجميع للرقابة والتفتيش والمحاسبة.. وأن نكون نحن القادة القدوة لكل العاملين لدينا في الانضباط والنزاهة والشفافية والالتزام بالقانون وأن نكون أكثر رعاية لموظفينا ومنحهم كل حقوقهم ومتابعة الجهات المختصة بسرعة وصولها إليهم بدون أن يلجأوا هم إلى السفر والمتابعة وأن لا نتحدث في هذا المجال ولا نطالب إلا بما نص عليه القانون..وهل نستطيع ان لا نلجأ مطلقا إلى توظيف أبنائنا وأقاربنا وقبيلتنا في مجال أعمالنا وأن تكون الكفاءة والأقدمية هي الأساس في ذلك وان يكون شعارنا المواطنة المتساوية حق واجب يكفله القانون ونطبقه نحن منتسبو ومنتسبات الشرطة..وهل نستطيع ان نقدم للمواطن برنامجا زمنيا نلتزم فيه بإحداث "نقلة نوعية في سلوك واداء الشرطة في خدمته للمواطن وهذا هو التحدي الحقيقي..